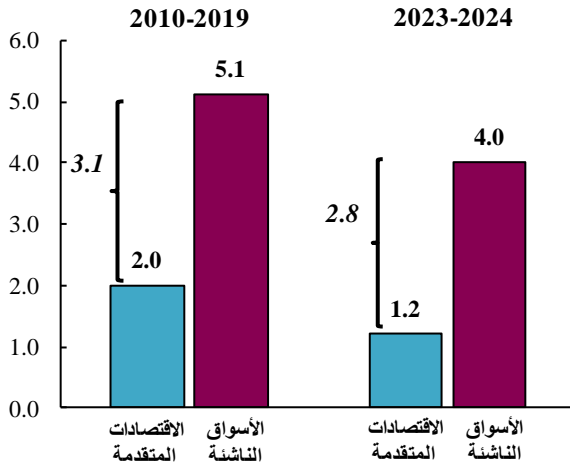


النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة من المتوقع أن يواجه رياحاً معاكسة كبيرة

سنقوم بتحليل ثلاثة عوامل رئيسية ستؤثر على أداء الأسواق الناشئة في الفترة القادمة.

الفرق بين نمو الناتج الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة (%، الفرق بالنقاط المئوية)



المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، قسم الاقتصاد في QNB

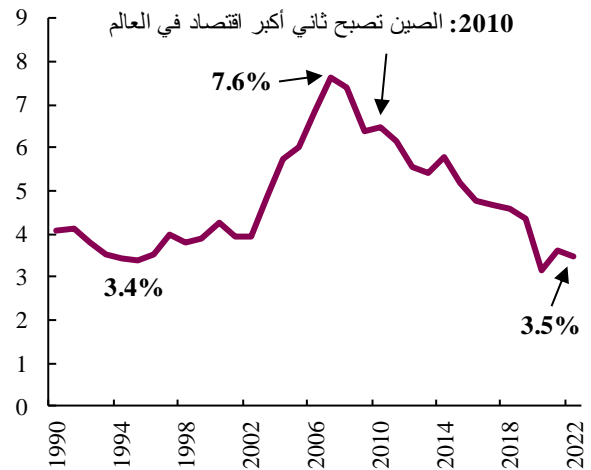
أولاً، يشهد الاقتصاد الصيني تباطؤاً كبيراً مقارنة بأدائه التاريخي قبل الجائحة، وقد بدأ دوره كمحرك للنمو العالمي يتلاشى. وبعد 40 عاماً من معدلات النمو المرتفعة التي بلغ متوسطها 9.5% خلال الفترة 1980-2019، من المرجح أن تنخفض وتيرة النمو هذه في عام 2023 والسنوات المقبلة إلى أقل من 5% في المتوسط. وهذا التباطؤ واسع النطاق، وهو مدفوع بالعديد من العوامل الهيكلية. تشمل هذه العوامل البنية الديموغرافية غير المواتية، وتراجع نمو الإنتاجية، وارتفاع مستويات الدين، وتباطؤ وتيرة الإصلاحات الهيكلية، والتهديد المتزايد المتمثل في التفتت الجغرافي-الاقتصادي. علاوة على ذلك، لم تفكر الحكومة الصينية حتى الآن في تنفيذ حزمة تحفيز قوية عبر السياسات المالية، مما يشير إلى اتباعها لنهج أكثر حذراً تجاه النمو طويل الأجل في اقتصاد يعتمد بشدة على الاستدانة. ونظراً لأهمية الاقتصاد الصيني لنمو الأسواق الناشئة من خلال القنوات المباشرة وغير المباشرة، فإن التباطؤ في الصين يعني ضمناً تحدياً مهماً في السنوات المقبلة.

ثانياً، أدى ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتشدد الأوضاع المالية إلى خلق بيئة أكثر صعوبة للنمو. قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بزيادة أسعار الفائدة بأسرع وتيرة منذ أكثر من أربعة عقود، حيث تراكمت زيادات قدرها 525 نقطة أساس في أسعار الفائدة منذ منتصف عام 2022، في حين دفعت دورة البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة إلى الارتفاع بمقدار 400 نقطة أساس. وعلى الرغم من أن البنكين المركزيين الرئيسيين في الاقتصادات المتقدمة يقتربان من نهاية دورات التشديد الخاصة

كانت الأسواق الناشئة نموذجاً للدناميكية الاقتصادية في العقود الأخيرة، فقد أظهرت العديد من الاقتصادات المزدهرة حول العالم قدرتها على الحفاظ على وتيرة سريعة للنمو إذا توفرت مجموعة مناسبة من السياسات والإصلاحات.

ارتفع النمو في الأسواق الناشئة بشكل حاد في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من متوسط معدلات نمو لخمس سنوات قريبة من 4% إلى ذروة بلغت 7.6% في عام 2007. وكانت عملية النمو هذه ترجع إلى حد كبير إلى صعود الاقتصاد الصيني، وذلك من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة. تتمثل التأثيرات المباشرة في اقتراب متوسط معدلات النمو السنوية للصين من 10%، وتزايد ثقل الصين في الأسواق الناشئة، حيث أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم. أما التأثيرات غير المباشرة، فهي تنجسد في التأثيرات المترتبة على الاقتصادات الأخرى من خلال روابط سلاسل الإمداد، وارتفاع الطلب على السلع المستوردة، والتأثير المتزايد على تدفقات الاستثمار الدولي. وكانت وتيرة النمو هذه لافتة بالمقارنة مع الاقتصادات الأكثر تقدماً، وخلال الفترة من 2010 إلى 2019، كان متوسط معدل النمو في الأسواق الناشئة أعلى بواقع 3.1 نقطة مئوية مما هو عليه في الاقتصادات المتقدمة. وتعتبر الجائحة بمثابة استثناء، ولذلك لم يتم تضمينها في هذا التحليل.

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة (%، متوسط متحرك لـ 5 سنوات)



المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، قسم الاقتصاد في QNB

ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه الذي استمر لعدة عقود من معدلات النمو المرتفعة في الأسواق الناشئة بدأ يفقد زخمه في السنوات الأخيرة، وتدهور أكثر خلال جائحة كوفيد. وتجدر الإشارة إلى أننا نعتقد بأن هذا الاتجاه سيستمر خلال الفترة 2023-2024. في هذه المقالة،

الفترة القادمة، فإن هذا الأمر يمثل رباحاً معاكسة أخرى للنمو في الأسواق الناشئة.

بشكل عام، من الآن فصاعداً، سيقترب النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة من وتيرة أكثر اعتدالاً مما كان عليه في العقود السابقة، نظراً لتباطؤ الاقتصاد الصيني، وارتفاع أسعار الفائدة في ظل تشديد الأوضاع المالية، وضعف الطلب الخارجي. وهذا يزيد من التحدي الذي يواجهه الأسواق الناشئة لمضاعفة الإصلاحات من أجل تحسين أدائها الاقتصادي.

بهما، فإننا نتوقع أن تظل أسعار الفائدة العالمية مرتفعة نسبياً وأن تستمر قيود الائتمان الأكثر صرامة لفترة أطول من الوقت، مما يحد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الأسواق الناشئة.

ثالثاً، يشير تراجع الطلب الخارجي في الفترة 2023-2024 إلى ضعف العوامل المحفزة للنمو الناتجة عن التجارة الدولية. وهذا أمر مهم بشكل خاص بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد على التجارة في جنوب شرق آسيا، والتي تمثل مساهمة كبيرة في نمو الأسواق الناشئة كمجموعة. وفي عام 2023، من المتوقع أن يبلغ نمو أحجام التجارة الدولية حوالي 1.7%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بمتوسط 2.5% خلال فترة الخمس سنوات التي سبقت جائحة كوفيد. وفي ظل غياب ما يشير إلى حدوث تعافٍ كبير في الطلب الخارجي في

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

هاتف: +974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين

مدير أول – قسم الاقتصاد

هاتف: +974-4453-4643

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمناً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.